الأمم المتحدة

A/57/410

الجمعية العامة

Distr.: General
17 September 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسون

البند ٢١ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميره

المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

تقرير الأمين العام**

موجز

يصف هذا التقرير التحديات الإنسانية المستمرة التي تواجه أفغانستان بعد انقضاء عام حدثت فيه تطورات سياسية وعسكرية غيرت بشدة البيئة التي تقدم فيها المساعدة الطارئة. وأتاح إقامة سلطة انتقالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وإدارة مؤقتة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بصورة متزايدة للشعب الأفغاني أن يحدد أولويات المساعدة وأن ينسق البرمجة والإنجاز، بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأفرقة البرامج التي أنشئت من أجل القطاعات الرئيسية.

* A/57/150.

** يرجع تأخير تقديم هذا التقرير إلى التطورات في الوضع في أفغانستان.

111102 111102 02-59352 (A)
0259352

وتشمل الإنجازات الهامة في أداء المساعدة الإنسانية والإنعاش خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم المساعدة لعودة أكثر من مليون لاجئ، وعودة أكثر من ثلاثة ملايين طفل إلى المدارس، وزيادة تبلغ نسبتها ٩٠ في المائة في التحاق الفتيات بالمدارس. وهناك حملات تطعيم عديدة على نطاق البلد، والاستجابة الفعالة والمنسقة لكوارث طبيعية عديدة، بما في ذلك الزلازل والفيضانات وغزوة شديدة للجراد.

ويوجز التقرير أيضا التحديات الهامة الباقية في ضوء أزمة إنسانية جارية ذات أبعاد قاسية. ومن المحتمل أن تستمر خلال الـ ١٨ شهرا المقبلة المعدلات المرتفعة للضعف الاجتماعي - الاقتصادي، ودلل على ذلك، على سبيل المثال، انتشار سوء التغذية الحاد فيما بين الأطفال والعودة إلى إنتاج الخشخاش. وتشمل التحديات الرئيسية في هذا السياق إعادة الإدماج المستدام للعائدين، وزيادة تركيز أنشطة المساعدة الإنسانية على الإنعاش، واستمرار دعم المانحين لمواجهة الاحتياجات العاجلة وكذلك الإنعاش والتعمير في الأجل الطويل.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٢	٤
ثانيا –	استعراض التطورات الإنسانية الهامة	٣-٥	٤
ثالثا –	الدلائل المستقبلية المرتقبة للإنعاش والتعمير	٦-٩	٥
رابعا –	التطورات الاجتماعية – الاقتصادية	١٠-١٦	٥
خامسا –	المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها	١٧-٨٤	٦
	ألف – تنسيق الإغاثة والإنعاش والتعمير	١٧-٢٠	٦
	باء – الحكم المؤسسي وبناء القدرات	٢١-٢٤	٧
	جيم – المعونة الغذائية والأمن الغذائي	٢٥-٢٩	٨
	دال – الصحة والتغذية	٣٠-٣٤	٨
	هاء – المياه والمرافق الصحية	٣٥-٣٦	٩
	واو – التعليم	٣٧-٤٢	١٠
	زاي – الإعادة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج	٤٣-٤٨	١٠
	حاء – العمل المتعلق بالألغام	٤٩-٥٥	١٢
	طاء – الزراعة	٥٦-٦٢	١٢
	ياء – الإنعاش الحضري	٦٣-٦٤	١٤
	كاف – حقوق الإنسان والمنظور الجنساني	٦٥-٧٣	١٤
	لام – مراقبة المخدرات	٧٤-٧٦	١٥
	ميم – البيئة	٧٧-٧٩	١٦
	نون – التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج	٨٠-٨٢	١٦
	سين – الثقافة ووسائط الإعلام	٨٣-٨٤	١٧
سادسا –	المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء	٨٥-٨٦	١٧
سابعا –	ملاحظات	٨٧-٩٠	١٨

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢٣ من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٢٠ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين، تقريرا عن الإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار. ويغطي التقرير التطورات الواقعة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٢ – وتغيرت بشدة الظروف التي تقدم فيها المساعدة الطارئة في أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد سقوط طالبان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، تم في ٥ كانون الأول/ديسمبر توقيع اتفاق الترتيبات المؤقتة في أفغانستان ريثما يُعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (اتفاق بون) (انظر S/2001/1154)، وتولت الإدارة المؤقتة مهامها في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. وبعد ذلك بستة أشهر، نُصبت الإدارة الانتقالية بعد الاختتام الناجح لاجتماع اللويا جيرغا الطارئ المعقود في الفترة من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وفي ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، أيد مجلس الأمن، في قراره ١٤٠١ (٢٠٠٢) إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بولاية وهيكل متكامل اقترحه الأمين العام في تقريره إلى المجلس المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (A/556/875-S/2002/278). يرد وصف أكثر تفصيلا للتطورات السياسية الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تقارير أخرى للأمين العام، بما في ذلك التقرير المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (A/56/1000-S/2002/737).

ثانيا – استعراض التطورات الإنسانية الهامة

٣ – على الرغم من زيادة المساعدة الدولية، وإقامة حكومة جديدة، والتحسينات في الأمن منذ أواخر عام ٢٠٠١، لا تزال هناك تحديات خطيرة. فمن المحتمل أن تستمر حالة الضعف الاجتماعي – الاقتصادي العمومية، التي تسببت فيها الحرب المطولة والجفاف والتشرد في فترة الـ ١٨ شهرا المقبلة. وأدى الجفاف بصفة خاصة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وفقدان الأراضي والأصول، واستنفاد المواشي والأغنام وارتفاع الديون الفردية والأسرية. وأدت هذه العوامل في المقابل إلى الإضعاف الشديد لاستراتيجيات التغلب على المصاعب التي تواجه الأسر المعيشية وارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي، وأدى، بين أشياء أخرى، إلى معدلات مرتفعة لسوء التغذية الحاد فيما بين الأطفال، وزيادة اللجوء إلى عمل الأطفال والتحول إلى إنتاج الخشخاش. وفي أجزاء عديدة من البلد، اقترنت التحديات التي تواجه الأسر المعيشية في كسب معيشتها بانتشار الألغام الأرضية/الذخائر غير المتفجرة، وكذلك مصاعب الوصول إلى الأسواق والخدمات الأساسية، لا سيما خلال شهور الشتاء.

٤ – وكانت إنجازات الأشهر الأخيرة ملموسة مع ذلك. ولم تتجاوز فقط عمليات عودة اللاجئين التوقعات، ولكن اجتذبت العودة إلى المدارس هذا العام أكثر من ٣ ملايين طفل. وعلاوة على ذلك، قدمت الأمم المتحدة المساعدة للاستجابات الفعالة لغزوة الجراد، والفيضانات والزلازل، وقدمت المساعدة لمكافحة وفيات الأمهات، والملاريا وشلل الأطفال، وكذلك الإسراع في مسح حقول الألغام وتطهيرها.

٥ – ومع ذلك، لا تزال هناك احتياجات إنسانية والتي تحتاج إلى إجراءات عاجلة. ويعتمد نحو ثلث السكان على بعض أشكال المساعدة الطارئة. وفي الأشهر المقبلة، من المحتمل أن تشهد مناطق الضعف الاجتماعي – الاقتصادي، ضغطا إضافيا من أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين

والمشردين داخليا. وستكون هناك حاجة إلى دعم مستمر من المانحين لاستمرار الزخم لانتشال الأفغان من العوز والضعف.

ثالثا – الدلائل المستقبلية المرتقبة للإنعاش والتعمير

٦ - عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ودوائر المساعدة الدولية بصورة وثيقة مع حكومة أفغانستان لتسهيل وضع استراتيجية لإنعاشها. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قدمت الإدارة المؤقتة إطار التنمية الوطنية الذي يضم ١٢ مجالا برنامجيا. وبالنسبة لعدد كبير من المجالات البرنامجية، تم تنظيم أفرقة برنامجية، برئاسة وزراء الحكومة، مع مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيها كأعضاء. وتتلقى الأفرقة البرنامجية الدعم من أمانات البرامج، وهي بالطبع وكالات الأمم المتحدة[1]، والمعينة للمساعدة في إدارة الأفرقة البرنامجية، ومساعدة الحكومة في وضع آليات تنسيق تشغيلية قوية، وتقديم الدعم التقني لإعداد ميزانية التنمية الوطنية ودعم الجهود الوطنية لبناء القدرات.

٧ - واتُّخذت خطوات مؤثرة لإعادة بناء الكيان الاجتماعي - الاقتصادي الممزق للبلد. ويمكن مع ذلك استمرار الإنعاش وإعادة البناء فقط عن طريق إدماج أفغانستان في النشاط الاقتصادي الإقليمي الرئيسي المشروع، ووضع موانع أمام اندلاع العنف مجددا وتقديم المانحين للدعم المستمر.

٨ - ومع اختتام اجتماع اللويا جيرغا بنجاح، هناك احتمال لإقامة حكومة مستقرة لمدة ١٨ شهرا. وتلتزم الإدارة الانتقالية بخفض البيروقراطية والفساد وعدم الكفاءة. ويتمثل أحد عناصر عملية الإصلاح في إصدار قانونين مصرفيين جديدين ينظمان المصرف المركزي والرقابة المصرفية العامة. ويتمثل الهدف في وضع إطار تشريعي يعزز استقرار القطاع المالي، وهو شرط مسبق للاستثمار. ومن المسلَّم به أن استثمار القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لتعمير أفغانستان، وفي حين أنه لم تتوفر بعد بيانات كمية دقيقة، هناك أدلة على تزايد الاهتمام الاستثماري الجاد من جانب الشركات الإقليمية والدولية.

٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الإنعاش والعمالة في أفغانستان، والذي أنشأ ١٦ ٠٠٠ وظيفة، أساسا في مشاريع الأشغال العامة الكثيفة العمالة. وعلاوة على توفير فرص العمل، قام البرنامج بضخ ١,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الأحياء والقرى التي لم تُتح لها الفرص الاقتصادية إلى حد كبير. وحصل البرنامج على دعم كاف من المانحين لتوسيع نطاق نشاطه خارج كابل ليشمل المواقع الحضرية الأخرى.

رابعا – التطورات الاجتماعية – الاقتصادية

١٠ - أُصيب الاقتصاد الأفغاني قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بانحرافات وقيود شديدة، فيما عدا تجارة العبور والإنفاق العسكري. وحدث مزيد من التمزق خلال حرب التحالف ضد الإرهاب، مع تأثر الجنوب على وجه الخصوص. وتوجد الآن مع ذلك علامات واضحة على انتعاش النشاط الاقتصادي في كابول، حيث يوحي تواجد القوى الدولية للمساعدة الأمنية بالثقة في الأمن، وعلى نطاق أضيق في المدن الأخرى. وتوجد أسواق انتعشت مؤخرا في مجال العقارات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتشييد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

١١ - وتمثل التغيير الاجتماعي الرئيسي في معاودة ظهور المرأة في المناطق الحضرية. وعادت الفتيات إلى المدارس بأعداد ضخمة وبتأييد علني من الحكومة. وفي المناطق الريفية، ولا سيما في الحزام القبلي الأكثر محافظة، لم يتغير وضع المرأة إلى حد كبير منذ زوال حكم طالبان.

١٢ - وطرأت تغييرات واضحة على دور المجتمع المدني. ففي كابول والمدن الأخرى، عاودت وسائط الإعلام الظهور، وبدأت في إجراء نوع من المناقشة كان من المستحيل إجراؤه في السنوات الأخيرة. وافتتحت المؤسسات الأكاديمية أبوابها مجددا، وجرى تشكيل لجنة لحقوق الإنسان، واستأنفت نقابات المحامين عملها. وتمارَس الأنشطة الثقافية حاليا بصورة علنية، في شكل موسيقى وسينما وتصوير واحتفالات أسرية.

١٣ - وتم رفع الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن وحالات الحظر التجاري الثنائية، وأعيدت العلاقات التجارية مع الدول المجاورة. وبدأت شركة الخطوط الجوية الوطنية، أريانا، الطيران على نطاق دولي منذ رفع الجزاءات.

١٤ - وعقب إبرام اتفاق بون، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمات من المانحين، صندوق السلطة المؤقتة في أفغانستان لدعم السلطة المؤقتة في الاضطلاع بمسؤولياتها الهامة خلال إدارتها لمدة ستة أشهر. واضطلع الصندوق بمسؤولية دفع مرتبات ٢٠٠ ٠٠٠ موظف مدني في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وتدريب الموظفين المدنيين المشاركين في عمليات كشوف المرتبات، والإصلاحات الطارئة للمباني ومرافق النقل للوزارات، ودعم إنشاء لجنة مستقلة خاصة لعقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا، وتنمية قدرات وزارة شؤون المرأة. وكفَّ الصندوق عن العمل في ١٥ آب/أغسطس.

١٥ - واستنادا إلى تقييم للاحتياجات أجراه البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، صدرت عن المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان، المنعقد في طوكيو في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، تعهدات بإعادة إعمار أفغانستان يبلغ مجموعها ١,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للسنة الأولى و ٤,٥ بليون دولار على مدى خمس سنوات (انظر A/56/801-S/2002/134).

١٦ - وأُنشئت آلية، حسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر طوكيو، لتنسيق الدعم الدولي لأفغانستان. ويتولى الإشراف على إدارة هذه الآلية، المعروفة باسم الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، البنك الدولي ويشارك في إدارتها مصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الإسلامي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. ويقدم الصندوق الدعم للميزانية الجارية للحكومة؛ والأنشطة والبرامج الاستثمارية، بما في ذلك مشاريع الإنعاش للأثر السريع؛ وبرامج التدريب للأفغان داخل البلد. واجتذب الصندوق تعهدات تبلغ ١٢٠ مليون دولار وقام بتحويل ١٨,٥ مليون دولار إلى حساب الحكومة لتغطية النفقات الجارية العاجلة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٢. ويغطي الصندوق الاستئماني للقانون والنظام الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو ٢٠٠٢ النفقات الجارية المتصلة بأنشطة الشرطة.

خامسا - المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها

ألف - تنسيق الإغاثة والإنعاش والتعمير

١٧ - أحرز تقدم كبير في تخطيط وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان المتصلة بالإغاثة

والإنعاش والتعمير وفي تطوير علاقتها مع السلطات الوطنية. وقد أدت الأفرقة البرنامجية والأمانات في القطاعات الرئيسية (انظر الفقرة ٦ أعلاه)، إلى زيادة التكامل بين التخطيط والبرمجة وساعدت السلطات الوطنية على وضع أولويات واستراتيجيات خاصة بها. وأسفر التعاون الناجح بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة عن استجابة حسنة التنظيم لأزمة الزلازل في آذار/مارس وبلاء الجراد في الشمال، وبرنامج يتصف بالكفاءة لتلبية احتياجات عودة اللاجئين السريعة والواسعة النطاق، وبرنامج ''العودة إلى المدرسة'' الناجح للغاية، وبرنامج تحصين على نطاق البلد. كما ساعدت أعمال الأمم المتحدة الإنسانية والإنعاشية الموسعة إلى حد كبير في توفير بيئة مستقرة من أجل عقد الاجتماع طارئ للويا جيرغا والعملية السياسية الأوسع نطاقا.

١٨ - تقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان موارد كبيرة لدعم عملية وضع ميزانية التنمية الوطنية، وستساعد الحكومة في لفت نظر المانحين إلى احتياجات أفغانستان. كما ستلعب عملية وضع الميزانية، بإبرازها الاحتياجات والأهداف، دورا هاما في زيادة التكامل بين برمجة وكالات الأمم المتحدة، وشركائها، والحكومة.

١٩ - كما شُرع في عملية إرساء لا مركزية المسؤولية عن البرمجة الإنمائية في المناطق بالعهود بها إلى مكاتب المناطق والمقاطعات، بحيث يتسنى للأمم المتحدة وشركائها الآخرين العمل سوية بسرعة ومرونة على وضع وتنفيذ البرامج المناسبة في كل منطقة جغرافية. وستستخدم هذه البرامج الموارد المحدودة لحفز التنمية المتكاملة في مناطق البلد الأكثر تأثرا بالحرب، وعودة اللاجئين والمشردين في الداخل، والجفاف.

٢٠ - وفي النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، ستتفق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مع الحكومة على استراتيجية انتقالية، بما في ذلك التدابير اللازمة لبناء قدرة الحكومة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والشروع في عمليات دون وطنية، وتحسين الكفاءة والتكامل في أنشطة الأمم المتحدة.

باء - الحكم المؤسسي وبناء القدرات

٢١ - كان أهم عنصر في جدول أعمال الحُكم خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير عملية عقد اللويا جيرغا، التي بدأت بإنشاء لجنة اللويا جيرغا في كانون الثاني/يناير وبلغت ذروتها في حزيران/يونيه باختتام الاجتماع الطارئ للويا جيرغا بنجاح.

٢٢ - وقد شهدت الفترة قيد الاستعراض إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية بالتدريج على المستويين الوطني والمحلي. فقد وُضِع الأساس من أجل لجنة الخدمة المدنية كما أُنشئت اللجنة القضائية في أيار/مايو ٢٠٠٢. ويقوم مكتب الممثل الخاص للأمين العام، بالتعاون مع أوساط المانحين، بوضع برنامج لدعم اللجنة القضائية.

٢٣ - وبعد تقديم المُدخلات بواسطة مجموعة من عمليات تقييم الاحتياجات، تقوم الحكومة الأفغانية بوضع إطار عمل إنمائي وطني يشمل ميزانية التنمية الوطنية وميزانية التكاليف المتكررة. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموظفين التقنيين لمساعدة الإدارة على وضع الميزانية وعلى إنشاء قاعدة بيانات لتتبع تدفقات المعونة ورصدها.

٢٤ - وأحد أهم الشروط من أجل نشوء اقتصاد وطني ديناميكي ومن أجل إعادة إشراك أفغانستان في الاقتصاد الإقليمي والعالمي، هو إعادة إنشاء نظام مصرفي فعال. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة مصرف أفغانستان

المركزي على تحسين قدرة تكنولوجيا المعلومات لديه وإعادة إنشاء وجود عملي فعال في جميع أرجاء البلد.

جيم – المعونة الغذائية والأمن الغذائي

٢٥ – كانت القلاقل الأهلية وثلاث سنوات من الجفاف السبب في وصول انعدام الأمن الغذائي في أفغانستان إلى أبعاد الأزمة في منتصف عام ٢٠٠١. وقد زادت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الموقف حدة، مما أدى إلى ازدياد عدد المشردين في الداخل، وتدمير سبل المعيشة، وارتفاع مستويات سوء التغذية. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، كان برنامج الأغذية العالمي يقدم المعونة الغذائية لحوالي ٦ ملايين أفغاني، وذلك باستثناء الأماكن التي كانت الأحوال الأمنية فيها تحول دون هذه المساعدة.

٢٦ – وقام برنامج الأغذية العالمي بـ ٥٨ بعثة للتقييم السريع في الريف الأفغاني. وتبرز النتائج التي توصل إليها سوء تغذية مزمن، مما يدل على حاجة ملحة إلى المعونة الغذائية خلال فترة الجوع التي تسبق المحصول. كما تدعو الحاجة إلى برمجة واسعة النطاق للأمن الغذائي في الأجل الطويل وذلك للحد من نطاق المشكلة في العام التالي ولتدارك حالة الضعف الشديدة بوجه عام. وفي هذه الأثناء، ما برح السكان يبيعون موجودات بيوتهم، وما برح عدد الأطفال الذين يُقذف بهم في سوق العمالة لإعالة عائلاتهم في ازدياد، كما قيل إن الزواج المبكر أصبح شائعا.

٢٧ – وبوجه الإجمال، لا يزال النقص التمويني في الأغذية مسألة هامة، مما أرغم على إنقاص حجم المقننات الغذائية والحد من قدرة برنامج الأغذية العالمي على تلبية الحاجات الملحة. ويجري حاليا إنجاز التقييم المشترك الذي يقوم به برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) للإمدادات من المحاصيل والأغذية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وسيقدم هذا معلومات قيمة عن الأمن الغذائي بعد الموسم واحتياجات المعونة الغذائية بالنسبة للمجتمعات الضعيفة. وتشير النتائج الأولية إلى زيادة ملحوظة في الناتج الزراعي في معظم المناطق بسبب ازدياد كمية الأمطار التي هطلت في وقت سابق من هذا العام؛ بيد أن الدلائل الأولية تشير إلى أن الجفاف قد يستمر في المناطق الجنوبية والشرقية ومنطقة هازاراجات.

٢٨ – وتشمل مبادرات المعونات الغذائية الحالية توزيع الأغذية مقابل إنشاء الأصول، والغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل البذور، والغذاء مقابل التعليم. وهناك بالإضافة إلى هذا مشاريع مثل مخابز النساء ومخابز الرجال للفئات الحضرية الضعيفة؛ والطعام التكميلي للمرضى بمرض عضالي وللمصابين بسوء التغذية الشديد؛ وتقديم الدعم للمشردين في الداخل؛ وتقديم مساعدة العودة إلى الوطن لـ ١,٥ مليون لاجئ. كما يجري تكملة مرتبات موظفي الخدمة المدنية بمقننات غذائية وذلك للمساعدة على إنشاء إدارة خدمة مدنية سليمة، وتعمل وكالات الأمم المتحدة مع الحكومة الأفغانية على إنشاء قاعدة بيانات وطنية بشأن الأمن الغذائي تعطي إشارات إنذار مبكرة وتعزز وضع السياسات والدعوة.

٢٩ – وبالإضافة إلى العملية الجارية، من المقرر الاضطلاع بعملية الإغاثة والإنعاش الطويلة الأمد، التي سيواصل فيها برنامج الأغذية العالمي تدارك نقص الأغذية العاجل وسوء التغذية المزمن في نفس الوقت الذي يسهم فيه في بناء النظم الأساسية في مجال الزراعة، والتعليم، والصحة، والرعاية، والهياكل الأساسية الحضرية، والعمالة. وستُولى الأنشطة التي تزيد من الاكتفاء الذاتي وتولد الأصول اهتماما خاصا.

دال – الصحة والتغذية

٣٠ – في مطلع عام ٢٠٠٢، قامت حلقة عمل وطنية معنية بتخطيط القطاع الصحي، ونظمتها وزارة الصحة العامة

بدعم من الأمم المتحدة، بتحديد خمس أولويات للصحة الوطنية، هي: مكافحة الأمراض المعدية؛ وصحة الأم؛ وسوء التغذية؛ والصحة العقلية؛ وإصابات الحرب.

٣١ - ولتحسين قدرة وزارة الصحة العامة، وضع كبار المستشارين التقنيين في مجالات الأمومة الآمنة، وبرنامج التحصين الموسع، والتغذية، تحت تصرف الوزارة من خلال الدعم المقدم من اليونيسيف. كما وزعت حقائب الأدوات الصحية الأساسية والطارئة في جميع أنحاء أفغانستان لتلبية احتياجات ٧,١ مليون نسمة. وتشمل العمليات الأخرى إنشاء خدمات الصحة العقلية وإعادة بناء الهياكل الأساسية من أجل رعاية صحة الأم والطفل.

٣٢ - وقد بذلت أفغانستان جهودا هائلة للقضاء على شلل الأطفال رغم الأزمة التي نشبت في الربع الأخير من عام ٢٠٠١، عندما تأكدت ١١ حالة بوجود الفيروس لدى المصابين. وخلال أيام التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال في نيسان/أبريل وأيار/مايو، حُصِّن أكثر من ٦ ملايين طفل. وتقوم وزارة الصحة العامة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف بالتأهب حاليا من أجل حملة التحصين دون الوطنية التي تستهدف المقاطعات الواقعة على حدود باكستان، حيث ظهر الكثير من حالات الإصابة بشلل الأطفال في العام الماضي. وبالإضافة إلى هذا، شملت حملة التحصين ضد الحصبة حاليا ٩ ملايين طفل، كما قُدِّم فيتامين ألف التكميلي لـ ٤,٥ مليون طفل.

٣٣ - وقد ساهم الفقر، إلى جانب سوء التغذية وارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض التغطية لخدمات تنظيم الأسرة، في ارتفاع معدل الوفيات بين الأمهات ارتفاعا شديدا وفي سوء حالة النساء الصحية عموما. ولمعالجة هذه المسائل، أنشأت وزارة الصحة العامة فرقة عمل وطنية من أجل صحة الأم والطفل. كما أُنشئ مشروع رائد من أجل الإبلاغ عن الوفيات بين الأمهات في سبعة مستشفيات كبيرة. ولتحسين خدمات الرعاية النسائية في حالة الطوارئ وضمان التدريب الجيد للمحترفين في مجال الصحة، حُسِّن وضع أربعة مستشفيات كبيرة في البلد كي تعمل بمثابة ''مراكز امتياز''. ولأول مرة منذ سبع سنوات، عُقدت حلقة عمل بشأن الأمومة الآمنة في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٢.

٣٤ - وتبين تقييمات متعلقة بالتغذية أجريت في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ مستويات عالية من سوء التغذية المزمن ومن نقص العناصر التغذوية الدقيقة، وخاصة في المناطق المصابة بالجفاف. وتقوم اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية بدعم برامج التغذية التكميلية والعلاجية من أجل أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طفل. وبدعم من جامعة تافتس، أُنشئت وحدة تغذية في وزارة الصحة العامة، كما عُيِّن فيها أحد كبار مستشاري التغذية.

هاء - المياه والمرافق الصحية

٣٥ - ما برح فريق برنامج المياه والمرافق الصحية لأفغانستان، بمشاركة فعالة من ثلاث وزارات حكومية، ينسق جهود الوكالات العاملة في هذا القطاع كما قُدِّم مبادئ توجيهية مقبولة على نطاق واسع من أجل تنفيذ مشاريع المياه والمرافق الصحية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقِدت حلقتين عمل بشأن ''شبكات إمدادات مياه الشرب في أفغانستان''، و ''إدارة وتنمية موارد المياه''.

٣٦ - وكان للجفاف الطويل الأمد في أفغانستان أثر مدمر بالنسبة لموارد المياه الجوفية في ١٣ مقاطعة. وتُبذل حاليا جهود منسقة لإيجاد مصادر مياه جديدة وتعميق الآبار الجافة من أجل السكان المتأثرين. كما أن توفير المياه والمرافق الصحية الكافية هو أحد الشروط المسبقة الرئيسية من أجل إيواء المشردين في الداخل مؤقتا وإعادة دمج العائدين في المجتمع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدِّمت الآبار

والمضخات اليدوية والمراحيض المتنقلة، كما قُدِّم التثقيف بشأن المرافق الصحية لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وبالإضافة إلى هذا، أقامت اليونيسيف منشآت للمياه والمرافق الصحية في ١٠٧ مدرسة في جميع أرجاء البلد، كما رممت منشآت المياه والمرافق الصحية في ثلاث مدارس ثانوية.

واو – التعليم

٣٧ – أعاقت الاضطرابات التي دامت أكثر من عقدين أطفال أفغانستان من إعمال حقهم في التعليم، كما أعاقت أفغانستان عن بلوغ المستويات الأساسية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تأتي مع التعليم. ولم يتمكن سوى عدد قليل من الفتيات من تجاوز مرحلة التعليم الابتدائي خلال فترة السنوات الست الماضية وذلك بسبب الحظر على تعليم الفتيات. وأدى عدم كفاية المواد التعليمية، وقدرات المدرسين المحدودة، وتدهور حالة المرافق المادية إلى تردي نوعية التعليم.

٣٨ – وأطلقت وزارة التعليم، بدعم من اليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، حملة الرجوع إلى المدارس لمساعدة ١,٧٨ مليون طفل على العودة إلى المدرسة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٢ وهو بداية السنة الدراسية الجديدة. وتم في إطار هذه الحملة توزيع لوازم أساسية فضلا عن وسائل تدريسية وتعليمية على ٥٠٠ ٤ مدرسة تضم ٢,٣ مليون تلميذ و ٠٠٠ ٣٠ مدرس. وتم توفير نحو ٠٠٠ ٦ خيمة لتُستخدم كفصول دراسة مؤقتة. وتم توزيع ما يزيد على ٨ ملايين كتاب مدرسي قدمتها جامعة نبراسكا، بأوماها، بالإضافة إلى ١,٨ مليون وسائل تعليمية إضافية. وتم فضلا عن ذلك تدريب ٠٠٠ ٤٠ مدرس على استخدام هذه المادة الجديدة.

٣٩ – ويتبين من البيانات المجمَّعة في ما يزيد على ٥٠٠ ٦ حيز تعليمي أن هناك نحو ٣ ملايين طفل مسجلين الآن في المدارس. وتشكل نسبة الفتيات ٣٠ في المائة من مجموع عدد التلاميذ كما ارتفعت نسبة الفتيات المسجلات بنسبة تناهز ٩٠ في المائة منذ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتمثل المدرسات ٢٨ في المائة من هيئة التدريس.

٤٠ – وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، عهدت السلطة المؤقتة في أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى اليونيسيف بمهمة دعم وزارة التعليم لإعادة بناء نظام التعليم في أفغانستان. وأنشأت أمانة البرنامج المعنية بالتعليم محفلا لجميع الشركاء لمعالجة القضايا السياسية تمشيا مع الأولويات المحددة في إطار التنمية الوطنية، سعيا إلى تحقيق الهدف الشامل وهو هدف ضمان تيسير حصول جميع الأفغان على التعليم الجيد وفرص التعلم. وستقدم أمانة البرنامج خلال السنة المقبلة الدعم إلى وزارة التعليم في مجال إصلاح التعليم، وتطوير الهياكل الأساسية وتنمية القدرات بوجه خاص.

٤١ – وتمكَّن آلاف الطلاب من المشاركة في امتحانات القبول بالجامعات في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بدعم من اليونسكو فتمكن بذلك قطاع التعليم العالي في أفغانستان من استئناف العمل.

٤٢ – وأعيد إصلاح مركز أريانا المهني للمرأة بالكامل وتم تزويده بمعدات التدريب مثل آلات الخياطة، والتلفزة بواسطة السواتل والحواسيب. وتمكَّن بذلك المئات من الطلاب من الالتحاق بمركز لتلقي التدريب المهني والتدريب على اللغة الانكليزية.

زاي – الإعادة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج

٤٣ – شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون الوثيق مع نظراء حكوميين والأمم المتحدة وشركاء

من المنظمات غير الحكومية في آذار/مارس ٢٠٠٢ في تنفيذ عملية إعادة طوعية إلى الوطن على مدى سنوات عديدة للمساعدة على إنهاء حياة المنفى التي يعيش فيها ملايين الأفغان منذ عقود من الزمن. وتمت صياغة اتفاقات ثلاثية مع بلدان اللجوء الرئيسية لوضع إطار قانوني لإعادة اللاجئين الأفغان بصورة منظمة إلى أفغانستان بما يحفظ كرامتهم وسلامتهم، مع كفالة احترام حق اللجوء للاجئين الذين لا يريدون العودة إلى أفغانستان الآن. وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تم توقيع الاتفاق الثلاثي بين حكومة جمهورية إيران الإسلامية، والسلطة المؤقتة في أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف. ولا يزال التفاوض جارٍ بشأن الاتفاق الثلاثي مع حكومة باكستان.

٤٤ - وتم في إطار تيسير عودة اللاجئين، إنشاء مراكز للإعادة الطوعية وأفرقة متحركة في كل من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية والبلدان المجاورة الأخرى فضلا عما يزيد على ٢٠ مركز توزيع في أفغانستان. ومن خلال هذا التنظيم، يحصل العائدون على مساعدة سفر ومجموعة من المواد الغذائية وغير الغذائية اللازمة للسفر. ويجري كذلك باستمرار استكمال المعلومات بشأن الظروف في مناطق العودة ونشرها لمساعدة اللاجئين على اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بعودتهم.

٤٥ - وتجاوز عدد حالات العودة الميسَّرة في إطار هذه العملية جميع التوقعات. ففي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢، حصل ما يزيد على مليون لاجئ على المساعدة للعودة إلى أفغانستان من باكستان ومن جمهورية إيران الإسلامية والبلدان المجاورة الأخرى. ونظرا لارتفاع معدل العودة، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برفع العدد الذي قررته لعام ٢٠٠٢ من ٠٠٠ ٨٥٠ إلى ٠٠٠ ٦٣٠ ١ حالة عودة. بيد أنه في حين يدل عدد العائدين على الإعراب عن الثقة في أفغانستان فإنه يطرح كذلك تحديا كبيرا أمام عملية إعادة الإدماج.

٤٦ - وتوخت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها نهجا ذا فرعين في إيجاد حلول للمشردين في الداخل المقيمين في المخيمات. فالذين يسجَّلون للعودة يحصلون على مساعدة لتوفير النقل لهم. أما الذين لا يرغبون في العودة لأسباب تتعلق بالأمن المادي أو الغذائي فيحصلون على مساعدة على عين المكان. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تم غلق عدد من المخيمات أو تقليص حجمها بسبب عودة ما يزيد على نصف مليون شخص إلى أماكنهم الأصلية. ومع ذلك فإن التشرد في الداخل لا يزال ظاهرة واسعة الانتشار لا سيما في منطقة الجنوب حيث يوجد عدد كبير من أقليات البشتون الوافدين من الشمال والبدو المتضررين بالجفاف غير القادرين على العودة إلى أماكنهم الأصلية. وسيلزم تقديم المساعدة الإنسانية لهذه المجموعات لمدة سنة أخرى على الأقل.

٤٧ - وينبغي تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية من أجل إعادة إدماجهم لكفالة عودتهم بصورة دائمة. وستقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرا محدودا من المساعدة في مجال إعادة الإدماج في قطاعَي المأوى والماء بطريقة تتمشى بل ومكملة لجهود الجهات العاملة في مجال التنمية، على النحو المحدد في إطار التنمية الوطنية.

٤٨ - وستتواصل أنشطة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج خلال كامل عام ٢٠٠٣ إذ يُقدَّر أن ١,٢ مليون لاجئ و ٠٠٠ ٣٠٠ مشرد في الداخل سيحصلون على المساعدة خلال هذه السنة. وستتمكن وزارة الإعادة إلى الوطن بفضل أنشطة بناء القدرات الوطنية المنفذة خلال عام ٢٠٠٢ من الاضطلاع بالمزيد من المسؤوليات في هذا المجال.

حاء – العمل المتعلق بالألغام

٤٩ – لا تزال أفغانستان أكثر بلدان العالم تلوثا بالألغام، إذ يقدر عدد الألغام المزروعة في البلد بـ ١٠ ملايين لغم. ويصاب يوميا بسبب انفجارات الألغام ما بين ٥ و ١٠ أشخاص من بينهم عدد كبير من الأطفال. وفي العديد من الحالات تعوق هذه الألغام الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

٥٠ – وقام مركز الأمم المتحدة للعمل المتعلق بالألغام في أفغانستان، بالتشاور مع الحكومة والمانحين بوضع خطة لجعل أفغانستان آمنة من الألغام في الأمد المتوسط. وفضلا عن ذلك، تجري مشاورات من أجل وضع استراتيجية شاملة لتدمير مخزون الألغام. ومن المتوقع أن يتم في نهاية عام ٢٠٠٢ تنظيف منطقة تزيد مساحتها على ٩٨ مليون متر مربع من المناطق الملوثة بالألغام والذخائر غير المتفجرة؛ كما سيتم مسح منطقة تبلغ مساحتها ٣٠ مليون متر مربع من المناطق التي قد تكون ملوثة بالألغام ووضع علامات لتحديد مواقعها، وسيتم وضع علامات للألغام في منطقة تغطي مساحتها ٥٠ مليون متر مربع من مناطق المعارك؛ وسيتم إعادة منطقة تبلغ مساحتها ٩٢ مليون متر مربع إلى الأهالي لاستغلالها لغرض الإنتاج.

٥١ – وهناك خمسة مراكز إقليمية للعمل المتعلق بالألغام دخلت طور العمل ويجري إنشاء ثلاثة مكاتب دون إقليمية لتتزامن مع مكاتب التنسيق الثمانية في منطقة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وباستثناء مناطق الصراع، فإن أنشطة إزالة الألغام جارية بصورة كاملة، مع إعطاء الأولوية القصوى فيها لوحدة مجموعات القنابل لإزالة الذخيرة العنقودية من طراز BLU 97.

٥٢ – ويجري إنشاء نظام لإدارة المعلومات المتعلقة بالعمل في مجال الألغام لكفالة تحسين تجميع المعلومات المتعلقة بالألغام وتحليلها. ويجري بناء القدرات فيما يتعلق بالموارد البشرية والمعدات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥٣ – وساعدت الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية على تنفيذ برامج التوعية بخطر الألغام، لا سيما كجزء من حملة الرجوع إلى المدارس وعملية العودة الحالية. ومن المبادرات الأخرى المتعلقة بإذكاء الوعي بخطر الألغام نشر ٧٠ مدربا على الحد من مخاطر الألغام، كما سيتم نشر ٣٠ مدربا آخر في نهاية عام ٢٠٠٢، وتوفير التدريب لموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والإدارة الأفغانية على السلامة في مجال الألغام.

٥٤ – وتم عقد مؤتمر دولي عنوانه ”بناء مستقبل سلمي لأفغانستان: حظر كامل على الألغام البرية“ في كابول في نيسان/أبريل – أيار/مايو ٢٠٠٢، وأصبحت بذلك أفغانستان الدولة الـ ١٤٤ الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٢].

٥٥ – وتم تدريب ما يزيد على ٤٠٠ ٤ موظف على المعالجة الفعالة للذخيرة التي قذفتها طائرات قوات التحالف. ولا يزال موظفو برنامج العمل المتعلق بالألغام في أفغانستان، وهو منظمة غير حكومية تتعاون على نحو وثيق مع مركز الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان لا يزالون يتلقون دورات تدريبية تقنية وإدارية. وتم توسيع نطاق المشاركة في دورات تدريبية على المستوى الإداري لتشمل الموظفين من الإدارة الوطنية لإزالة الألغام التي تساعد اليونيسيف على إنشاء خلية فيها للحد من خطر الألغام.

طاء – الزراعة

٥٦ – لا تزال الزراعة والأنشطة المتصلة بها تشكل سبل العيش الوحيدة لنحو ٨٥ في المائة من سكان أفغانستان. ويعمل معظم المزارعين في أفغانستان في زراعة الكفاف،

وأعاقت بشدة سنوات الجفاف والحرب تنمية قطاع المحاصيل التجارية. وعلى الرغم من هطول كميات كبيرة من الأمطار والثلوج في بعض مناطق البلد، تضرر كثيرا إنتاج القمح – المادة الغذائية الأساسية في أفغانستان – بسبب نقص المدخلات الزراعية. بيد أن أفغانستان تتميز بأنها البلد الوحيد في العالم الذي خرج من حالة طوارئ معقدة وطويلة ومعه مخزون كبير من البذور الجيدة. ويعود الفضل في ذلك إلى برنامج منظمة الأغذية والزراعة الذي تديره منذ زمن طويل لتحسين البذور ومضاعفتها والذي ما فتئت تديره مع المؤسسة الأفغانية لتحسين البذور.

٥٧ – ويجري تنفيذ برنامج للتوزيع الطارئ لبذور الحبوب والسماد والأدوات الزراعية على ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ من أسر المزارعين، تقدر قيمته بنحو ٣,٥ مليون دولار، ويركز على المشردين في الداخل والعائدين. وسيتم الحصول على البذور والأدوات لغرض هذا التوزيع من المزارعين والحرفيين المحليين، وذلك بتزويدهم بالدخل اللازم والعمل في الوقت نفسه على تكييف المحصول مع الظروف البيئية المحلية والنظم الزراعية.

٥٨ – وتم وضع مدونة لقواعد السلوك تتعلق بإنتاج البذور وتوزيعها واستيرادها في حالات الطوارئ في أفغانستان، ولم تصدق الإدارة الجديدة عليها بعد. وتدعم مدونة قواعد السلوك السوق الزراعية المحلية والموارد الجينية، وتهدف في الوقت نفسه إلى كفالة ألا تؤدي التدابير القصيرة الأجل الرامية إلى تخفيف حالة انعدام الأمن الغذائي بعد الحرب مباشرة إلى إضعاف قدرات المزارعين الأفغان في الأجل الطويل، على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية والعثور على أسواق للصادرات.

٥٩ – وفي الماضي، شكلت صادرات الجوز، والفواكه المجففة والمنتجات الزراعية الثانوية نسبة ٤٨ في المائة من عائدات أفغانستان من الصادرات. وستجري منظمة الأغذية والزراعة دراسة استقصائية شاملة لتجارة البلد من الفواكه والجوز من أجل مساعدة الحكومة على وضع استراتيجيات لتطوير هذا القطاع الهام.

٦٠ – وفي السبعينيات، مثلت منتجات الماشية جزءا مهما من الدخل القومي وعائدات الصادرات. ولا تزال الماشية تشكل موردا اقتصاديا هاما للسكان، حيث تدر مواد غذائية أساسية، وتشكل مصدرا حيويا للأمن الغذائي لمعظم الأسر المعيشية. وتعد أفغانستان، بخلاف بعض جيرانها، بلدا خاليا تماما من مرض الطاعون البقري، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى شبكة نشيطة تضم ٢٥٥ وحدة ميدانية بيطرية أنشأتها وزارة الزراعة بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة. وفي إطار هذه المبادرة، تم تلقيح ورصد ملايين من الحيوانات سنويا على مدى العقدين الماضيين. وفي ٢٠٠٢، سيجرى تعداد وطني لرؤوس الماشية، سيشمل مسحا لجماعات الكوشي المهاجرة.

٦١ – وتشرع منظمة الأغذية والزراعة حاليا في برنامج لإعادة تأهيل خطط الري على الصعيد المحلي، ورصد هياكل الري الحالية وجمع البيانات المتعلقة بمشاكل الري. وتعمل المنظمة أيضا مع وزارتي الزراعة والري لزيادة قدرتهما المؤسسية في الأقاليم.

٦٢ – وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أطلقت المنظمة حملة بقيمة مليون دولار من أجل مكافحة أكبر آفة للجراد ضربت أفغانستان في ٣٠ عاما. ورغم القيود المفروضة على مستوى الإمداد والأمن، أدت الاستجابة الفورية للسلطات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى تطهير حوالي ٢٤٠ ٠٠٠ هكتار بحلول منتصف حزيران/يونيه.

ياء – الإنعاش الحضري

٦٣ – بسبب الأزمات الأخيرة واستمرار الجفاف، هاجر السكان بصورة جماعية من قراهم إلى المدن القريبة والبلدان المجاورة. وبين عشية وضحاها ازداد عدد المستوطنات قرب المدن الكبيرة، حيث يبلغ عدد سكان بعضها ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما وصف ذلك أعلاه، أدت التطورات السياسية التي طرأت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى عودة مكثفة للاجئين والمنفيين إلى البلد. وتستقر أعداد كبيرة من هؤلاء في المناطق الحضرية.

٦٤ – وفي كانون الأول/ديسمبر، قامت الأمم المتحدة، إلى جانب مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي، بتقييم شامل للاحتياجات أظهر أن حوالي ٣٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ستلزم لإعادة إعمار المناطق الحضرية على مدى ١٠ سنوات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة لتنمية المجتمعات المحلية، وتنفيذ مشاريع للأشغال العمومية ومشاريع المياه والصرف الصحي لفائدة أكثر من ٤ ملايين شخص في خمس مدن رئيسية، وقام برنامج الأغذية العالمي بدور حاسم في التصدي للنقص الحاد في الأغذية في المناطق الحضرية.

كاف – حقوق الإنسان والمنظور الجنساني

٦٥ – عقب اتفاق بون، جرت عملية مشاورات بقيادة الأفغان ورعاية الأمم المتحدة دامت ثلاثة أشهر وأدت إلى وضع قائمة وطنية لجماعات حقوق الإنسان الأفغانية وعقد سلسلة من حلقات العمل بشأن حقوق الإنسان. وأُعد برنامج عمل يمتد على فترة سنتين ويشمل أربع مجالات رئيسية هي: إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان وبناء قدراتها؛ والنهوض بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة؛ والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ والعدالة في المرحلة الانتقالية.

٦٦ – وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وقع الرئيس قرضاي على مرسوم ينشئ بموجبه اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، التي تشمل مسؤولياتها رصد حقوق الإنسان، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتطوير مؤسسات محلية لحقوق الإنسان. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمساعدة اللجنة على تطوير قدراتها، وتوسيع نطاق عملياتها وفرض ذاتها بوصفها المؤسسة الوطنية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان.

٦٧ – ورغم التحسينات الحاسمة التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تظل حالة حقوق الإنسان معقدة، لا سيما فيما يتعلق بمجالات ثلاثة. أولها، استمرار النزاعات الطائفية إلى جانب العنف والتمييز على المستوى العرقي. وثانيها، ظهور نمط من الترهيب السياسي، تمركز أولا حول عقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا واستهدف مؤخرا منظمات المجتمع المدني التي تحاول العمل بشكل مستقل عن بعض السلطات المحلية. وثالثها، مقاومة بعض الأحياء في المجتمع الأفغاني لعملية تحرير المرأة التي بدأت بعد سقوط نظام طالبان، حيث تواجه هذه الأحياء النساء في بعض الحالات بالتهديد والترهيب نظرا لأنشطتهن السياسية أو الاجتماعية.

٦٨ – ووضعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان نظاما لرصد حقوق الإنسان والتحقيق في القضايا. وتنفذ هذه المهمة التي أسندها مجلس الأمن بالتعاون مع الأطراف الفاعلة المحلية، بما فيها اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان.

٦٩ – وأضحى الأطفال في خطر جسيم بسبب ازدياد هشاشة الأوضاع الاقتصادية، إذ يزج الآباء المعوزون بأبنائهم في الشوارع أو يرسلونهم إلى المصانع أو يلحقونهم

بصفوف المقاتلين بحثا عن دخل، أو يضعونهم في دور الأيتام أملا في إعالتهم. وثبت أن البنات يُزوجن في سن أصغر جدا مما جرت به العادة، حيث أصبح الصداق آخر ملاذ للعديد من الأسر الراغبة في الإفلات من تزايد الديون. وعلاوة على عدم الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، يتعين على الأطفال مواجهة الصدمات النفسية نتيجة فقد الأسرة أو الأصدقاء، وتجربة العنف، وتزايد فقر الأسر والتحديات اليومية للبقاء على قيد الحياة في بيئة دمرتها الحرب. ويعد التمييز ضد البنات والأقليات والأطفال العائدين مصدر قلق كبير.

٧٠ - وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على دعم وزارات العدل، والشؤون الاجتماعية والعمل، وشؤون المرأة في مجال وضع سياسة لحماية الطفولة، وإقامة عدالة الأحداث وتقديم الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة. وبمشاركة وزارة العدل واليونيسيف، تم تقييم سريع لحالة الأطفال المخالفين للقانون والمحرومين من حريتهم، وتتواصل حاليا عملية المتابعة من أجل إعادة إصلاح النظام القضائي وبناء قدرة الفنيين العاملين في مجال القانون. وتجري حاليا دراسة استقصائية وطنية للفئات الضعيفة من الأطفال.

٧١ - وعانت النساء والبنات صعوبات بالغة على المستوى العقلي، والاجتماعي والاقتصادي نتيجة شدة القيود التي فرضتها حركة طالبان على مشاركتهن في الحياة العامة، حيث حُرمن من الحصول على التعليم وفرص العمل. وبينما أتاحت التغيرات الأخيرة في الحالة السياسية فرصة لتعزيز حقوق النساء والفتيات، فإنهن ما زلن مهمشات إلى حد كبير. وما يزال العنف الموجه ضد النساء والفتيات، والذي لم يبلغ عن معظمه، مستمرا بشكل خطير.

٧٢ - وأنشئت شبكة مشتركة فيما بين وكالات الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين لتشكل إطارا لنهج يراعي المنظور الجنساني إزاء السياسات والبرامج وللتنسيق والرصد بشكل فعال داخل منظومة الأمم المتحدة.

٧٣ - وفي ٢٦ تموز/يوليه، وُقع على اتفاق جديد لبناء القدرات في نيويورك بين وزارة شؤون المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي من أجل المرأة. وبموجب هذا الاتفاق الجديد، سيعمل الصندوق مع الوزارة من أجل تصحيح الممارسة القديمة العهد المتمثلة في التمييز ضد النساء في أفغانستان. وينص الاتفاق بشكل رسمي على الالتزام بتمكين المرأة الأفغانية من جميع المهارات والمهن من أجل المشاركة بقدر كبير في إعادة بناء بلدها. ويعبئ الصندوق الأموال من أجل تعزيز نطاق عمل الوزارة، وتقديم الخدمات والقدرة على تشكيل جمهور من النساء، وجمعيات ومنظمات غير حكومية نسائية في مقاطعات أفغانستان.

لام - مراقبة المخدرات

٧٤ - أكدت دراسة استقصائية أجراها مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في جنوب أفغانستان وشرقها في شباط/فبراير ٢٠٠٢ ظهور زراعة خشخاش الأفيون من جديد. وقد أصدرت الحكومة مراسيم بشأن مكافحة المخدرات وبدأت في مناطق رئيسية حملات من أجل القضاء على زراعة الخشخاش. ونتيجة لهذه التدخلات، تقدر الحكومة أن زراعة الخشخاش في المناطق الشرقية والجنوبية قد انخفضت بنسبة ٢٥ في المائة.

٧٥ - وفي إطار زيادة الحملة الرامية إلى القضاء على الخشخاش، ينسق مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة مع الإدارات الحكومية، والمانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية من أجل التوعية بالقضايا المتعلقة بالمخدرات. ويقدم المكتب أيضا الدعم من أجل إيجاد حلول وبرامج ملائمة من شأنها تقديم خيارات بديلة لمصدر الرزق والمساعدة على خفض إنتاج الأفيون واستهلاكه. وتقوم

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بدور الريادة في جهود التنسيق المبذولة على الصعيد الدولي من أجل مساعدة أفغانستان في مكافحة المخدرات، وأعدت خطة عمل استراتيجية تقر بدور مكتب مراقبة المخدرات وبتجربته على النحو الواجب.

٧٦ - وأجرى مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة دراسة شاملة على صعيد البلد تشمل وضع استراتيجية للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون على مستوى المزارع. وفي طور الإعداد أيضا خطة عمل ترمي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمزارعين في الموسم الزراعي المقبل، بهدف تقديم بدائل ملائمة عن زراعة الخشخاش.

ميم - البيئة

٧٧ - ازدادت وتيرة سوء الإدارة وتدمير الموارد الطبيعية في السنوات الأخيرة، مما نتج عنه شبه اندثار تام للغابات في العديد من أنحاء أفغانستان وتهديد حياة العديد من الأنواع المعرضة للانقراض. ومنذ عام ١٩٧٩، يقدر أن أفغانستان فقدت ٣٠ في المائة من غاباتها بسبب استهلاك الأسر المعيشية من الطاقة وتجارة الأخشاب غير القانونية. وأضرت سنوات الجفاف الثلاث بتربة البلد وموارده المائية، مهددة القدرة على الإنتاج الزراعي بشكل خطير. وتستخدم موارد المياه الجوفية بكيفية غير مستدامة. ولأن أفغانستان بلد جاف، فهي حساسة للغاية إزاء سوء إدارة البيئة، وتؤثر عوامل التعرية في جزء كبير من أراضيها.

٧٨ - وانطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية تقييم استراتيجي للظروف البيئية، ستجرى على أساسها مشاريع لإصلاح وإدارة الموارد الطبيعية لأفغانستان بشكل مستدام. وسيجرى تقييم مؤسسي لوزارة الري والبيئة المنشأة حديثا بهدف وضع مبادرات لبناء القدرات في ميدان إدارة البيئة.

٧٩ - ونظرا لأن جميع مرافق المختبرات دمرت ولأن جمع البيانات ورصدها عملية غير دقيقة ومتفككة، سيقدم البرنامج البيئي الدعم من أجل جمع البيانات الأساسية من خلال تقنيات الاستشعار من بعد وأخذ العينات الميدانية. وشكلت وكالات الأمم المتحدة ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية فريقا تنسيقيا يعنى بالاستشعار من بعد لضمان استخدام صور السواتل ودراساتها التحليلية بشكل فعال من حيث التكلفة.

نون - التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج

٨٠ - ترتبط عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ارتباطا وثيقا بكل من الجهود الرامية إلى الاستعاضة عن المليشيات الحالية بجيش وطني واحد وقوة شرطة واحدة والواقع السائد حاليا في أفغانستان وما يعتريه من نقص، وضعف وبطء في النمو الاقتصادي. أما استراتيجيات المكابدة والبقاء التي تنتهجها المجتمعات الريفية، وتتبعها المناطق الحضرية بدرجة أقل، فقد ضعفت بشدة، مما نتج عنه تنافس على الموارد في كثير من الأحيان وأدى في بعض الحالات إلى نشوب صراع اجتماعي واضح. وتقلصت الهجرة الموسمية التقليدية إلى باكستان وجمهورية إيران الإسلامية من أجل العمل الموسمي بسبب اشتداد القيود المفروضة على تنقل السكان عبر الحدود، فكانت لذلك آثار كبيرة سببت خسائر على مستوى الحوالات النقدية. ويزداد الوضع تفاقما بعودة المشردين داخليا واللاجئين.

٨١ - ومن أجل معالجة هذه المشاكل المعقدة، قامت الإدارة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بوضع مشروع تجريبي - يدعى البرنامج الأفغاني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج - يرمي إلى الوصول إلى ٢٠ ٠٠٠ من المقاتلين والجنود السابقين. وسيقوم المشروع بإنشاء ودعم لجنة وطنية للتسريح ونزع السلاح

وإعادة الإدماج وأمانة تابعة لها. وسيرأس الأمانة مفوض وطني وسيتولى، في غضون سنة، إدارة البرنامج الأفغاني. ويقوم فريق تقني تابع للأمم المتحدة بدعم الحكومة في مجال وضع خطة خاصة للتسريح وإعادة الإدماج لفائدة الأطفال الجنود وغيرهم من الأطفال المتضررين من الحرب.

٨٢ - وستقدم عملية التسريح وإعادة الإدماج عملا بديلا للمقاتلين السابقين، في مجال إصلاح الهياكل الأساسية وإزالة الألغام أساساً. وستخلق فرص لكسب الدخل في الأجل الطويل من خلال وضع خطط لمنح قروض صغيرة وتقديم التدريب المهني والفني. وسيقدم الدعم إلى الجماعات، عند الإمكان، حتى لا تُحدث عودة المقاتلين ضغطا وتنافسا مفرطا على الموارد.

سين - الثقافة ووسائط الإعلام

٨٣ - يجري تناول المسائل المتعلقة ببناء القدرات الثقافية وقدرات وسائط الإعلام بوسائل مختلفة. وتقوم اليونسكو بدعم المطبعة المستقلة وصوت المرأة الأفغانية في رابطة وسائط الإعلام العالمية، وهي رابطة تضم أكثر من ٦٠ صحافية. وبالإضافة إلى ذلك، زُودت وحدة متخصصة للنشر، وهي مركز موارد وسائط الإعلام التابع لوكالة الأنباء الأفغانية بالمعدات والتدريب من أجل تحسين مستوى الصحف والمجلات النسائية.

٨٤ - وجُهزت وزارة الإعلام والثقافة بالمركبات والمعدات بما في ذلك الربط بشبكة الإنترنت. وقدمت اليونسكو أيضا ١٦٠ ساعة من البرامج التلفزيونية ذات الجودة العالية إلى إذاعة وتلفزيون أفغانستان بدون مقابل من شبكتها العالمية التلفزيونية (CreaTV) لهيئات البث التابعة للقطاع العام.

سادسا - المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء

٨٥ - اتبع تمويل المانحين لأفغانستان نمطا غير متوازن منذ إطلاق نداء الأمم المتحدة إلى المانحين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. فحتى منتصف حزيران/يونيه، بلغت الأموال المتاحة للمساعدة الإنسانية وأنشطة الإنعاش من خلال برنامج المساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني حوالي ٨٦٥ مليون دولار، وذلك إنجاز باهر بكل المقاييس في مجال تعبئة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت الأموال التي منحتها القنوات الثنائية ما يزيد بقليل على ١٩٢ مليون دولار، بينما قُدم مبلغ ٧٢,٥ مليون دولار إلى صندوق السلطة الانتقالية الأفغانية من أجل دعم رواتب الموظفين، واللويا جيرغا وإنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان.

٨٦ - بيد أن إلقاء نظرة عن كثب يكشف أن تدفقات الموارد من أجل المساعدة الإنسانية وأنشطة الإنعاش انخفضت بقدر هائل في الأشهر الأخيرة. فما بين ١٥ نيسان/أبريل و٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، قُدم مبلغ يتجاوز ١٥ مليون دولار بقليل، رغم اتضاح استمرار حالة عدم الأمن الغذائي والتقلبات الاجتماعية - الاقتصادية بشكل ملح. وتسبب هذا الانخفاض في مدفوعات المانحين في عرقلة خطيرة للبرامج الساعية لتلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا في كل أنحاء البلد. واضطر برنامج الأغذية العالمي إلى النظر في خفض تغطيته للمستفيدين من توزيع الغذاء، وتقليص خطط الإنعاش مثل العمل مقابل الغذاء والمطاعم المدرسية. وعلى غرار ذلك، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة بشكل مفاجئ في أيار/مايو ٢٠٠٢ عن وقف برنامجها للنقل الداخلي الذي يدعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا، لعدم وجود الأموال حسبما ورد. واضطرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تغطية هذا النقص جزئيا، مع التصدي في نفس الوقت إلى مسألة الزيادة الشديدة غير المتوقعة لإعادة اللاجئين إلى الوطن من البلدان المجاورة.

سابعا – ملاحظات

٨٧ – اكتست الأشهر الثمانية الأخيرة أهمية كبرى لأفغانستان، بتوقيع اتفاق بون، وإنشاء السلطة الانتقالية الأفغانية، والنجاح في عقد اللويا جيرغا وأداء اليمين من قبل الإدارة الانتقالية الأفغانية الجديدة. وكما نص على ذلك اتفاق بون، أُسندت إلى الأمم المتحدة مهمة العمل مع الإدارة الانتقالية الأفغانية من أجل "المصالحة الوطنية، والسلام الدائم، والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في البلد" (الفقرة الأولى من الديباجة) بالإضافة إلى قيامها بدورها في مجال التخفيف من المعاناة الإنسانية. وكجزء من هذه الولاية، تسعى بعثة الأمم المتحدة لتنسيق جهود المساعدة الدولية في دعم عملية الانتقال إلى السلام.

٨٨ – ولا تزال أفغانستان تواجه تحديات إنسانية خطيرة. ونظرا للطبيعة المعقدة للتفاعل بين الجفاف، وعدم الأمن الغذائي، وزراعة الخشخاش، يجب على شركاء المساعدة أن يهبوا إلى تعزيز فرص الأسر المعيشية في المناطق الضعيفة مع دعم عملية إعادة إدماج السكان العائدين في الجماعات المضيفة. وسيتطلب ذلك تحليلا أفضل لمستوى الضعف في المناطق المستهدفة. وسيتطلب الأمر استمرار تقديم المساعدة الإنسانية التي تلبي الاحتياجات الفورية للجماعات الضعيفة مع القيام أيضا بتيسير عملية إنعاشها في الأجل الطويل. ويجب أن تستند إعادة الإدماج بشكل مستدام إلى نهج متكامل يشمل تنسيق استراتيجيات الأمن الغذائي والعمل مقابل النقد إلى جانب تقديم الدعم في المجالات الرئيسية للمياه، والصحة والتعليم.

٨٩ – إن الحالة الخطيرة في أفغانستان تشير إلى مسألتين هامتين تكتسيان أولوية خاصة ينبغي للدول الأعضاء النظر فيها. أولهما العمل على أن تكون خطة التصدي للشتاء التي تضعها حاليا وكالات الأمم المتحدة والحكومة ممولةً بشكل جيد. فملايين السكان يواجهون مشقة كبرى طيلة هذا الشتاء، ويحتاجون إلى مساعدة عاجلة. أما الأولوية الثانية فتنبع من كون الحكومة ذاتها في حاجة إلى تمويل من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية، وتلبية احتياجات سكانها. ويتوقع حدوث عجز كبير في الميزانية مما سيؤدي إلى تقليص لحجم الخدمات التي تأمل الحكومة أن تقدمها. وتجدر الإشارة إلى أن تطوير حكومة مركزية قوية يشكل موضوعا رئيسيا في اتفاق بون. لذا تُشَّجع الدول الأعضاء بشدة على تقديم الدعم إلى الحكومة من خلال الصندوق الاستئماني لإعمار أفغانستان.

٩٠ – ولقد أشارت الحكومة الأفغانية بشكل واضح إلى نيتها القيام بدور رائد في إعمار أفغانستان. غير أنها لا تستطيع إنجاز هذه المهمة بمفردها وتحتاج إلى مساعدة متواصلة من المجتمع الدولي. لذلك أناشد جماعة المانحين أن تؤكد من جديد التزامها بدعم أفغانستان في طائفة كاملة من الاحتياجات، تتراوح ما بين المساعدة الإنسانية والمعونة الإنمائية.

الحواشي

(١) أمانات البرامج المعتمدة هي: منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالنسبة للتعليم، ومنظمة الصحة العالمية بالنسبة للصحة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالنسبة للتنمية الحضرية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالنسبة للموارد الطبيعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنسبة لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالنسبة للثقافة ووسائط الإعلام، ومركز العمل المتعلق بالألغام في أفغانستان بالنسبة للفريق الفرعي للعمل المتعلق بالألغام، وبرنامج الأغذية العالمي بالنسبة للفريق الفرعي للمعونة الغذائية.

(٢) انظر CD/1478.